العرب
الأربعاء 2021/08/11
السنة 44 العدد 12145

السيسي يبعد شبح التصفية عن التلفزيون الرسمي

التعاون بين التلفزيون الرسمي والقطاع الخاص أحدث طفرة إنتاجية

تفاءل العاملون في التلفزيون المصري بالمداخلة الهاتفية التي أجراها الرئيس عبدالفتاح السيسي لأحد برامجه، والتي تمثل اعترافا بأهمية الإعلام الرسمي وعدم الاستغناء عنه كوسيلة أساسية لنقل رسائل الحكومة إلى الجمهور.

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة – عمت حالة من الارتياح لدى العاملين في مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري المعروف بـ"ماسبيرو" عقب مداخلة هاتفية أجراها الرئيس عبدالفتاح السيسي لبرنامج "التاسعة" على القناة الأولى مساء الأحد، حيث أوحت بأهمية دور الإعلام الحكومي بعد سنوات من تجاهله.

وتعددت المكالمات الهاتفية التي أجراها الرئيس المصري مع قنوات فضائية محلية وعربية، بجانب عدد من اللقاءات الإعلامية منذ أن تولى منصبه عام 2014، لكن لم يكن للتلفزيون الرسمي نصيب منها، وهو ما أثار تساؤلات عديدة حول أسباب هذا الغياب في ظل تحركات برلمانية حملت تلميحات بإمكانية التخلص من بعض القنوات المحلية بشكل تدريجي عبر وقف بثها فضائيًا.

وبدا احتفاء برنامج "التاسعة" بأسرة البطلة الأولمبية في الكاراتيه فريال أشرف الحاصلة على ذهبية في أولمبياد طوكيو فرصة مناسبة لوجود صوت السيسي الذي حرص على إرسال إشارات مهمة للأسر المتوسطة –التي ما زال بعضها يتابع التلفزيون الحكومي– تفيد بأنها قادرة على تحقيق الإنجازات والنجاحات.

ويبدو أن دوائر حكومية استهدفت إحداث طفرة على مستوى المحتوى الإعلامي المقدم عبر القناة الأولى التي شهدت أكثر من محاولة تطوير، آخرها الانطلاقة الراهنة التي مهدت لظهور السيسي بصوته من خلال هذه القناة حتى تصل الرسالة الإعلامية بشكل احترافي يجذب المواطنين إلى التلفزيون المحلي مرة أخرى.

وشهدت القناة الأولى تطوراً نوعيًا لم يكن معتادا منذ الأزمات المتلاحقة التي مر بها "ماسبيرو" وقدم برنامج "صباح الخير يا مصر" مجموعة من الحلقات لأول مرة من قطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية عليها. ويتم الترويج حاليا للمشروعات في العاصمة الإدارية الجديدة بشرق القاهرة، ومدينة العلمين السياحية على البحر المتوسط.

واستحدثت القناة خارطة برامجية متعددة اهتمت لأول مرة بالشأن السياسي المحلي والعربي عبر برنامج "حديث العرب من مصر" الذي تقدمه الإعلامية درية شرف الدين، وبرنامج "بيت الكل" الذي تقدمه أربع مذيعات من مصر والأردن وفلسطين والعراق، إلى جانب التطور الملحوظ على مستوى الشكل والذي أضحى أحد أسباب عزوف المواطنين بفعل عناصر الجذب والإبهار التي تمتعت بها الفضائيات الخاصة.

وقال رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون سابقاً عصام الأمير إن "المكالمة الهاتفية تركت أصداء بين أبناء ماسبيرو وتبدلت ردود الأفعال الصاخبة على مساعي التصفية إلى ردود فعل مرحبة بالخطوة التي من المتوقع أن تعقبها خطوات أخرى، وقد يكون الرئيس ضيفًا على أحد برامج التلفزيون الحكومي قريبا".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "المشكلة الرئيسية التي واجهت ماسبيرو خلال السنوات الماضية تكمن في أن محاولات التطوير لم تكن ناجحة ولم تحقق الأثر الإيجابي الذي يجذب إليها الجمهور، وأن التعاون الأخير مع الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية التي تملك وتدير غالبية الفضائيات المصرية الخاصة استطاع أن يُحدث تغييراً إيجابيًا في القناة الأولى يمكن البناء عليه ليصل إلى باقي القنوات المحلية".

عصام الأمير

تجميد خطوات الهيكلة يُصعّب مهمة التطوير المنشود

وأكد خبراء إعلام أن تجربة القناة الأولى تخضع للتقييم باستمرار من جانب الجهات القائمة على عملية التطوير، ممثلة في الشركة المتحدة والهيئة الوطنية للإعلام، وفي حال حققت نجاحات على مستوى جذب الجمهور –ولو في غياب تحقيق العوائد المالية المطلوبة– فسوف تفتح الباب أمام تطوير قناة النيل للأخبار لتكون ذراعًا إعلامية مهمة للدولة المصرية.

وأضاف الأمير لـ"العرب" أن "تجميد خطوات الهيكلة التي كانت تستهدف تقليص المصروفات وتوجيه إمكانيات ماسبيرو في الاتجاه الصحيح يُصعّب مهمة التطوير المنشود، لكن من المؤكد أنه سيجري تنفيذها في تلك الأثناء، لأن هناك رؤى إيجابية داخل ماسبيرو ترى أن الوقت أضحى مناسبًا لإعادة الاهتمام بالتلفزيون الرسمي".

وتبدو كوادر إعلامية وإذاعية عديدة في مصر مقتنعة بأن الهزة التي تعرض لها التلفزيون الحكومي عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 وأطاحت بنظام الرئيس الراحل حسني مبارك أن لها أن تتوقف ويتم تصويبها بعد أن تعرض التلفزيون لطعنات من جهات مختلفة استهدفت السيطرة على كعكة الإعلام في مصر، وأصبح الوقت الحالي مناسبًا لمنحه أولوية الدعم، خاصة أن الدولة حققت أهدافها من السيطرة على الإعلام الخاص وضبط الخطاب الإعلامي.

وأوضح رئيس قطاع الأخبار بالتلفزيون المصري سابقا إبراهيم الصياد لـ"العرب" أن "مداخلة الرئيس أعادت التأكيد على أنه لا يمكن الاستغناء عن التلفزيون الرسمي وسوف تمنح المزيد من الثقة لأبنائه لبذل المزيد من الجهد والعطاء وانتشالهم من الحالة السلبية التي تتحكم في بعضهم بسبب الأحاديث المتلاحقة عن غلق أو تصفية الكثير من المحطات".

واشتعل الغضب داخل مبنى ماسبيرو عقب الموافقة الأولية للجنة المقترحات بمجلس النواب في شهر يونيو الماضي على إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية الست، والاكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات، ما دفع لجنة الإعلام والثقافة في البرلمان إلى القول إنها ما زالت تناقش المقترحات، واعتبرت أن الموافقة "ليست لها علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطا أحمر لا يمكن تجاوزه". ولفت الصياد لـ"العرب" إلى أن "الظهور الخاص للرئيس في التلفزيون الحكومي مطلوب بين الحين والآخر من أجل إعادة الزخم للإعلام الرسمي، مع أهمية التعامل مع المشاكل المزمنة التي ترتبط بمستحقات العاملين والمعاشات وحل أزمات الديون، وإيجاد حلول عاجلة كي يصبح ماسبيرو جاذبا لأبنائه والتعامل معه كهيئة قومية وليس منشأة اقتصادية تدر الربح".

وتحصل الهيئة الوطنية للإعلام على تمويل حكومي سنوي يبلغ 13 مليون دولار سنوياً، وهو مبلغ لا يكفي لصرف الرواتب وإنتاج البرامج ما سبب عجزاً في موازنة الإعلام الحكومي السنوية.

ويشكو رئيس الهيئة حسين زين دائما من أن وزارة المالية ترفض سد هذا العجز وتمنح التلفزيون الرسمي مقابل الخدمات التي يقدمها ما يضاهي المبلغ الذي كانت تقدمه في ثمانينات القرن الماضي.

ويرى البعض من خبراء الإعلام أن الجهات القائمة على تطوير التلفزيون تركز جهودها على قناة أو اثنتين من إجمالي 26 قناة محلية ومتخصصة، ما يشي بأن هناك رغبة في الإبقاء على عدد قليل وتصفية القنوات التي لا تحقق نسب مشاهدة جيدة ولم يطلها تطوير أصلا، وهو أمر يواجه برفض قطاعات واسعة داخل التلفزيون الرسمي.

ويعتقد هؤلاء أن انتفاء عملية التطوير المتقنة وعدم وجود خطة إعلامية تهتم بالمحتوى سوف يؤديان إلى مشكلات أكبر تعيق أي تطوير، لأنه يجري الاعتماد على كوادر من خارج التلفزيون على حساب ما يقارب 29 ألف إعلامي وموظف.

وأصبحت تركة الإعلانات التي كانت تدر دخلا كبيرا وأهم مصادر التلفزيون الرسمي المالية تحت سيطرة شركات تابعة للشركة المتحدة التي تشارك في عملية التطوير.

ومن الضروري تصويب هذه المسألة كي يحقق هذا التلفزيون استفادة مباشرة من موارده.

التلفزيون المصري بدأ الاهتمام بالمحيط العربي

إعلاميون يقاطعون تغطية جنازات المشاهير احتراما لحرمة المشهد

القاهرة – أعلن بعض الإعلاميين المصريين التوقف عن تغطية جنازات الشخصيات العامة والفنانين والمشاهير، بعد حالة الجدل التي أثيرت في الوسط الصحافي، بسبب ما شهدته جنازة الفنانة الراحلة دلال عبدالعزيز، من شد وجذب من قِبَل فنانين مع الصحافيين المكلفين بالتغطية.

وأعلن الإعلامي نشأت الديهي رئيس قناة "تن" وعضو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام عن إصدار قرار بحظر أي تغطيات إعلامية أو خبرية للجنازات أو جلسات العزاء في القناة، وأيضًا في موقع وتلفزيون "المدار" للإعلام الرقمي وذلك بشكل نهائي.

وأضاف الديهي عبر حسابه على فيسبوك أن هذا القرار يأتي احتراما لحرمة المشهد من ناحية، ولمواثيق الشرف الإعلامية والصحافية المتبعة من ناحية أخرى.

وتباينت الآراء بين من اعتبر أن حظر تغطية جنازات المشاهير لا يخدم حرية الصحافة فهي تدخل ضمن اهتمامات قطاعات كبيرة من الجمهور.

وقال آخرون إن الحل الأفضل يكمن بتنظيم التغطية وعدم مخالفة الصحافيين ميثاق الشرف المهني في ما يخص احترام حرمة المتوفى وأحزان ذويه.

وانتقد أيمن عبدالمجيد، عضو مجلس نقابة الصحافيين، ما يحدث في الجنازات الخاصة بالشخصيات العامة، مطالبًا بمناقشة الأمر بين مجلس النقابة ورابطة المصورين ورؤساء التحرير.

وقال عبدالمجيد، في منشور له عبر صفحته على فيسبوك، إن ما يحدث خلال تشييع جثامين الشخصيات العامة والفنانين يحتاج إلى مراجعة وحلقات نقاشية بين مجلس النقابة ورابطة المصورين ورؤساء التحرير؛ لوضع ضوابط مهنية تحفظ للموت حرمته وللأسر المكلومة خصوصيتها، وللمهنة كرامتها وثوابتها وحرفيتها، لا يوجد انفراد في جنازة. الإعلام رسالة، لا صورة لجثمان، أو بكاء في لحظة إنسانية.

وأضاف عبدالمجيد، الأهم أنه لا ينبغي الدفع بمتدربين غير نقابيين لتغطيات ينتج عنها أخطاء، تسيء إلى الصورة الذهنية للمهنة التي تزخر بالمحترفين الذين يدركون جيدًا قيمة المهنة وآدابها.

وتابع هناك أمور كثيرة مسكوت عنها تنال من الصورة الذهنية للمهنة يجب طرحها لنقاش علمي مهني نقابي جاد للحفاظ على حرية العمل دون المساس بحرمة الحياة الشخصية، وقبل الحياة حرمة الموت.

صحافة مخصصة للحافلات لمكافحة الرقابة في فنزويلا

كاركاس – ابتكر صحافيون في فنزويلا وسائل جديدة غير تقليدية لنقل الأخبار، مثل تقديم نشرات الأخبار الحية في الحافلات وقراءة الصحف بصوت عال في زوايا الشوارع.

واعتاد الصحافي خوان بابلو لاريس الجلوس في المقاعد الأمامية المواجهة للركاب في الحافلات، ويقوم بتشغيل ميكروفون ومكبر صوت، لإذاعة الأخبار على الركاب، بينما يحمل زميله إطارا أسود من الورق المقوى ليحاكي شاشة تلفزيون يطل خوان من خلالها على الركاب أثناء قراءته الأخبار.

ويستمع معظم الركاب باهتمام شديد، بينما يمر آخرون بجانبه للصعود أو النزول في محطاتهم، وهذه الأخبار التي ينقلها لا تُرضي دائما الحكومة الاشتراكية الفنزويلية.

ويشرح خوان لركاب الحافلة بعد الانتهاء من سرده الأخبار بأن "نشرة الأخبار هذه هي وسيلة للتغلب على الرقابة والمعلومات المضللة في فنزويلا".

وأصبح هذا النظام البدائي لنقل الأخبار واحدا من طرق عدة يحافظ بها الصحافيون على حرية الصحافة في البلد الواقع في أميركا الجنوبية.

وتكافح وسائل الإعلام المستقلة في فنزويلا، كما هو الحال في بلدان أخرى مشابهة، للبقاء على قيد الحياة، لكن الصعوبة لا تتمثل فقط في تضاؤل عائدات الإعلانات، بل تواجه هذه الصحف ضغوطا متزايدة من حكومة تحاول السيطرة على تدفق الأخبار، بما في ذلك فرض غرامات على انتقاد المسؤولين، ووضع العقبات أمام شراء ورق الصحف، ما جعل الملايين من القراء يلجأون إلى حد كبير لوسائل الإعلام الحكومية للحصول على الأخبار والمعلومات.

طريقة مبتكرة لنقل الأخبار

صاحب إذاعة القرآن أمام القضاء التونسي بعد رفع الحصانة عنه

تونس – أعلنت إذاعة القرآن الكريم في تونس عن إطلاق سراح صاحب الإذاعة والنائب المجمّد سعيد الجزيري مع استمرار محاكمته الأربعاء، وذلك بعد يوم من توقيفه بسبب شكوى تقدمت بها ضده الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري "الهايكا".

وتم إيقاف الجزيري، وهو ملاحق بدعاوى قضائية مقدمة من الهايكا بسبب خرقه للقانون وبثه لإذاعة القرآن دون رخصة من منزله الخاص مستغلا صفته النيابية والحصانة التي كان يمتلكها، إلى حين إصدار رئيس الجمهورية قيس سعيد قرارا في الخامس والعشرين من يوليو بتجميد أعمال البرلمان ورفع الحصانة عن النواب.

وتتعلق الشكوى باستعانة الجزيري بشخصين لخلع غرفة تحتوي على معدات بث إذاعته غير الحاصلة على ترخيص بعد أن قامت الهايكا بوضع أختام عليها وإغلاقها بالشمع الأحمر.

ورفعت الهايكا دعوى قضائية عاجلة في السابع من ديسمبر الماضي، بحق الجزيري الذي استغل حصانته لحشد أنصاره أمام مقر الهيئة لمحاصرتها وتكفير أعضائها علنا والتحريض ضدهم، بواسطة إذاعته غير القانونية وتوظيفها لخطاب تحريضي يحث على العنف والكراهية، بسبب رفضها منح ترخيص البث لإذاعته باعتبارها تستغل ترددات بطرق غير قانونية ومقرصنة.

ودعت الهايكا في ذلك الوقت السلطات التنفيذية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، إذ تعتبر مؤسسة من مؤسسات الدولة، لكن الحصانة حالت دون متابعته قضائيا.

> **النائب المجمد سعيد الجزيري ملاحق بدعاوى قضائية بسبب بثه لإذاعة دون رخصة والتحريض ضد الهايكا وتكفير أعضائها**

ووفق ما صرّح به النوري اللجمي رئيس الهايكا، فإن الأمن كان يجد شعارات تكفيرية وعنفا ماديا إذ تم نصب خيمة أمام مدخل المؤسسة مما تسبب في تعطيل عمل الهيئة فضلا عن رغبة الجزيري في الدخول بالقوة إليها برفقة المئات من الأشخاص. وقد واصل النائب بثّ الإذاعة من منزله بمعدات بثّ مهربة وغير قانونية رغم التنبيهات المتكررة للهايكا.

وأعلنت الهايكا في بيان أصدرته في فبراير الماضي عن إحالة ملفات المؤسسات الإعلامية غير الحاصلة على ترخيص والتي تبث بطريقة غير قانونية، وهي قناتا نسمة والزيتونة وإذاعة القرآن على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وسبق وأن حذرت الهيئة من خرق الإذاعة المذكرة للقانون لكن النائب المجمد واصل تحديه للقانون وللهيئة.

وأكد عضو الهيئة المستقلة للاتصال السمعي والبصري هشام السنوسي في أبريل الماضي، أنه "تم التوجه إلى رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى تشكيل فريق عمل مستقل، لتقديم تقرير لمجلس الأمن القومي، بخصوص التمويلات المشبوهة للقنوات التلفزيونية والإذاعية غير القانونية، والتهريب المتعلق بأجهزة البث الخاصة بها، لما تمثله من مس بالأمن القومي، في ظل عدم وجود أي سند قانوني لها أو تراخيص لتوريدها".

وشدد السنوسي على "المضي في محاربة كافة القنوات غير القانونية ومنها قناة الزيتونة، التابعة لحركة النهضة، وقناة نسمة لنبيل القروي، رئيس حزب قلب تونس".

وأوضح أن هذه القنوات غير المرخص لها في البث تحوّل أموالا ليس لها أي أثر في البنك المركزي وتتصرف في مئات الآلاف من الدينارات شهريا دون مراقبة أو حساب.